فاطمة
ساهر- حلوان

السيدة ساهر حلوان فاطمة: أستاذة في العلوم الزراعية بجامعة محمد بوقرة في بومرداس "UMBB"؛ و رئيسة فرقة في مخبر تثمين وحفظ المصادر الحيوية "فالكور VALCORE": استكشاف واستغلال الكائنات النباتية الدقيقة (ميكروفلور) المحلية النافعة. مجالات الأنشطة العلمية: الزراعة الصامدة والتنمية المستدامة، التكنولوجيا الحيوية الميكروبية، المكافحة البيولوجية والمبيدات الحيوية، تثمين المنتجات الزراعية الثانوية ودورة الحياة، الاقتصاد الدائري والماء، الأسمدة الحيوية والمنشطات الحيوية، علم الحشرات الطبية والغابات، المعالجة الحيوية للتربة الزراعية الملوثة.

البريد الإلكتروني: fatmahalouane@yahoo.fr
fa.halouane@univ-boumerdes.dz

إدماج النوع الجنساني (الجندر) في تسيير الماء.
حل لتسيير مسؤول عن الموارد

المدخل

يمثل الماء عنصرا حيويا وضروريا لإنتاج المواد الغذائية، فهو يتيح تأمين سبل عيش مئات الملايين من صغار الفلاحين والجماعات الريفية في كافة أنحاء العالم. إن كمية الماء على الأرض ثابتة منذ ظهورها، وتوزّعها في حركة دائمة. يوجد 97% من المياه في المحيطات، في شكل مالح، مقابل 3% من المياه العذبة (2% في الكتل الجليدية و1% في المياه الجوفية). كميات المياه العذبة المتوفرة تختلف باختلاف المناخ في مناطق العالم وهي تخضع للتغيرات الموسمية وعبر السنوات. يبلغ عدد سكان العالم اليوم 7,8 مليار شخص، ومن بين هؤلاء السكان، يوجد 1,2 مليار شخص لا يحصلون على الماء الشروب ويموت 15 مليون شخص كل عام نتيجة هذا النقص في المياه.

كما أن سوء تسيير النفايات البشرية يشكّل المصدر الرئيسي لتلوث مياه الشرب. يهدد الصرف الصحي غير المناسب صحة ما يقرب من ربع سكان البلدان النامية، من بينهم 2,4 مليار شخص لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الملائمة لمعالجة المياه.

1/ لماذا لا يحصل الناس بهذا القدر على الماء؟

يرتبط عدم الحصول على الماء بعدة معايير بيئية وتسييرية هي:

- التوزّع الجغرافي؛
- المناخ؛
- زوال الغابات؛
- الإفراط في استغلال الموارد؛
- عدم وجود هياكل قاعدية؛
- خصخصة الموارد؛
- الزراعة.

عواقب "نقص الماء"

إن العواقب المرتبطة بنقص الماء أو بالفقر المائي، يمكن أن تكون:
- في الجانب الخاص بالصحة: الأمراض المرتبطة بنقص الماء وسوء النظافة (إصابات فيروسية: التهاب الكبد A و E ، شلل الأطفال ، الفيروسات العجلية المسؤولة عن الإسهال، الفيروسات المعوية، الالتهابات الطفيلية: داء التنينات، داء الأميبات، داء الجيارديات وغيرها من الأسواط المعوية، أساسا ... إلخ).

- في الجوانب الاجتماعية والبيئية والاقتصادية (الشكل أدناه): يمكن أن يؤدي نقص الحصول على الماء إلى نزاعات وفوارق اجتماعية بين الجماعات المختلفة وداخل الجماعات (الطبقات الاجتماعية والنوع الجنساني...).

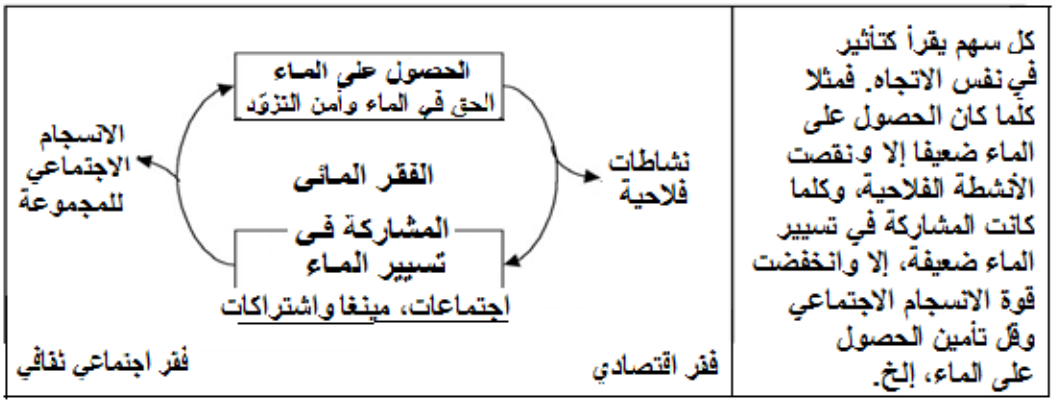

لقد بقيت كمية المياه على الأرض دون تغيير منذ أكثر من 3,5 مليار سنة، ولا نتوقع ظهور المزيد في السنوات المقبلة؛ لذلك، يبدو ضروريا اعتماد ممارسات جيدة في تسيير هذا المورد الحيوي. في الواقع، بالنسبة إلى الجزائر المصنفة ضمن الـ 13 بلدا أفريقيا الأكثر معاناة من نقص المياه (أقل من 500 م^3 متر مكعب لكل فرد/سنة من المياه المتجددة) وتتوفر على أقل من 50% من عتبة الندرة النظرية التي حددها البنك العالمي بـ 1000 م^3 للفرد / سنة)، فإن الحكومة قامت بمسعى الحوكمة الرشيدة وذلك بوضع الهياكل المادية على كافة التراب الوطني، بإنشاء السدود ومحطات تحلية ماء البحر ومحطات تصفية المياه المستعملة (الشكل أدناه)، حيث ساهمت هذه الاستراتيجية إجمالا في تحسين التزود بالماء الشروب في الجزائر.

2/ التسيير المدمج للموارد المائية

وفقًا للشراكة العالمية للمياه، فإن التسيير المدمج للموارد المائية (IWRM) أو (GIRE) يعتبر سيرورة تتيح التنمية والتسيير المنسق للمياه والأراضي والموارد ذات الصلة؛

بهدف تحقيق أقصى قدر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل منصف، ولكن دون المساس باستدامة المنظومات البيئية الحيوية.

1.2/ التطور التاريخي وأصل التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE)

- في عام **1972** انعقدت ندوة دولية حول البيئة في مدينة ستوكهولم بالسويد برعاية الأمم المتحدة وتم اعتماد إعلان يؤكد على ضرورة اعتماد مبادئ مشتركة تلهم وتوجه جهود شعوب العالم نحو الحفاظ على البيئة وتحسينها؛

- في عام **1977** ، أطلقت ندوة (مار ديل بلاتا Mar delPlata) في الأرجنتين رهانات الماء واقترحت تنظيم العقد الدولي للماء الشروب والصرف الصحي (DIEPA 1980-1990). من جانب آخر، أكدت على الحاجة إلى التنسيق في قطاع الماء وأوصت بإجراء تقييم شامل لموارد المياه؛

- في عام **1983**، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة تجعل في المتناول، التقرير عن البيئة وإشكاليتها العالمية في القرن الحادي والعشرين؛

- في عام **1987** نشرت اللجنة "تقرير برونتلاند brundtland " الذي سمي باسم رئيستها، رئيسة الوزراء النرويجية. ويبرز هذا التقرير، الذي يحمل عنوان "مستقبلنا جميعا"، مفهوم التنمية المستدامة ويعرّفها على أنها "تنمية تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

إن مفهوم التنمية المستدامة، كما حدده تقرير برونتلاند، يفرض فيما يخص الماء، تسيير موارد المياه كتراث، بدمج مفهوم التضامن مع الأجيال القادمة في جميع استخدامات المياه. كان تقرير برونتلاند محل نقاش عام **1989** في الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي قررت تنظيم ندوة بشأن البيئة والتنمية؛

- في أوائل عام **1992** في مدينة (دوبلن Dublin) بايرلندا، عقدت ندوة حول المياه والبيئة، حيث تم خلالها وضع المبادئ الأساسية لتسيير الماء، وهي معروفة باسم "المبادئ التوجيهية" أو "مبادئ دوبلن" ، من طرف مجموعة من الخبراء.

- إن مبادئ دوبلن لتسيير الماء تم اعتمادها من طرف الأمم المتحدة، كمبادئ توجيهية للتسيير المدمج للموارد المائية (GIRE) خلال ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (CNUED) في مدينة (ريو دي جانيرو Rio de Janeiro) في جوان **1992.**
لقد تم تصور التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE) أساسا بهدف ترقية التسيير المستدام لموارد المياه.

2.2/ مبادئ التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE)

المبدأ رقم 1:

المياه العذبة مورد محدود وهش، وهو ضروري لبقاء الحياة والتنمية والبيئة.

المبدأ رقم 2: المشاركة

إن تنمية وتسيير الماء يجب أن يرتكزا على مقاربة تشاركية، تشمل المستخدمين والمخططين وصناع القرار السياسي على جميع المستويات.

المبدأ رقم 3: الإنصاف أو النوع الجنساني (الجندر)

تلعب النساء دورا مركزيا في تزويد وتسيير الماء والمحافظة عليه.

المبدأ رقم 4: اقتصادي واجتماعي، ويبرز ظاهرتين:

قيمة اقتصادية: تعتبر قيمة المياه في استخداماتها البديلة ذات أهمية لتخصيصها بشكل عقلاني كممتلك اقتصادي واجتماعي.

إن هذا المبدأ يدرج مبدأ الملوث يدفع (PPP) ومبدأ المستخدم يدفع (PUP) "مبدأ الاسترداد الكامل لتكاليف الخدمات المرتبطة باستخدام الماء".

قيمة اجتماعية: إن بعض استخدامات الماء ووظائفه ليست محل مساومة: الماء من أجل الاحتياجات الفسيولوجية، والماء من أجل الصحة، والماء لاحتياجات كرامة الإنسان (الغسيل، غسل الملابس...) ، والماء للحفاظ على كمالية المنظومات البيئية الحيوية.

من جانب آخر، يتم توفير إطار تنفيذ التسيير المدمج للموارد المائية من خلال الركائز الثلاث كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

3.2/ رهانات التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE)

يتمثل الرهان في إيجاد توازن بين:

- استخدام الماء لمعيشة ساكنة في تزايد مطّرد؛
- وحماية المورد والمحافظة عليه لضمان ديمومته.

4.2/ العوامل المحدِّدة في سيرورة التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE)

ترتكز تنمية وتسيير الماء على مقاربة تشاركية تشمل المستخدِمين والمخططين وصناع القرار على جميع الأصعدة. بيد أنه قد تحد بعض العوامل من سيرورة تطبيق التسيير المدمج للموارد المائية (GIRE):

- صعوبة تفعيل الإطارات للتسيير المدمج للموارد المائية، من خلال التنظيم (التقنين) وتطبيق القوانين والوقوف على مدى الملاءمة ؛
- مسؤوليات غير دقيقة أو متداخلة بسبب السياسات المتضاربة التي تؤدي إلى تقليل التعاون؛
- تمويل ضعيف:
  * محدودية الميزانية الوطنية أو الدولية،
  * انخفاض في تمويل المانحين،
- نقص في القدرات البشرية للتخطيط أو التنفيذ.

3/ النوع الجنساني (الجندر)

1.3/ تعريف الجندر

يشير النوع الجنساني إلى الوظائف الاجتماعية للرجال وللنساء. فالمساواة بين الجنسين تعني أنه للرجال والنساء نفس الوضع القانوني ونفس الحقوق؛ وأنه لديهم نفس الإمكانات للمساهمة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلدهم، وأنهم يستفيدون بشكل عادل من الفوائد الناتجة عن ذلك ولا تستند إلى معايير بيولوجية. يرجع مفهوم النوع الجنساني إلى "مجموعة القواعد الصريحة والضمنية التي تحكم العلاقات نساء/رجال من خلال تخصيص وظائف وقيم ومسؤوليات والتزامات متميزة لهم. تنطبق هذه القواعد على ثلاثة مستويات:

- الجوهر الثقافي (معايير المجتمع وقيمه) ،
- المؤسسات (الأسرة والنظام التعليمي والتشغيل، إلخ.)
- سيرورات التنشئة الاجتماعية، خصوصا داخل الأسرة.

2.3/ مفهوم النوع الجنساني

يرجع النوع الجنساني إلى الجوانب الثقافية والاجتماعية وإلى الطابع المكتسب غير الفطري والأعمال الموكولة للذكر وللأنثى في أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3.3/ مدلول إدماج النوع الجنساني

يعتبر إدماج النوع الجنساني نشاطًا مطوّلا بشكل ملازم؛ حيث يتطلب تغييرات للمقاييس والقيم، في النماذج الثقافية والكيفيات العادية لفعل الأشياء، في التقاليد والمعتقدات، في معنى الأشخاص وفهمهم للآخرين. غالبًا ما تُقابل مثل هذه التغييرات بمقاومة، وأيضًا لوجود حقوق مكتسبة لترسيخ وتكرار الكيفيات السائدة في طرق القيام بالأشياء.

4.3/ التطور التاريخي للنوع الجنساني

لقد تطورت الأمور المتعلقة بالنساء والمقاربات الجنسانية عبر العقود المنصرمة.

في بداية سنوات 1970: اهتمت سياسات التنمية باحتياجات النساء الفقيرات في سياق دورهن كزوجات وأمهات. في إطار المقاربة المعروفة حاليا باسم "الرفاهية"، فإن الخدمات الصحية والمائية كانت معرفة ضمن سياق النظافة والتداوي الصحي والتي كانت ضمن مسؤولية النساء.

في نهاية سنوات 1970 وبداية سنوات 1980: هدفت مقاربة النساء في التنمية إلى إدماجهن في سيرورة التنمية القائمة، وذلك من خلال استهدافهن، في غالب الأحيان، في أنشطة خاصة بالنساء بشكل عام حيث كانت النساء في وضعية التلقّي السلبي في مشاريع المرأة في التنمية التي غالبًا ما كانت تركز على تحسين دخل المرأة. لكن رغم أن العديد من هذه المشاريع قد حسنت الصحة أو الدخل أو الموارد على الأمد القصير، إلا أنها لم تغير العلاقات غير المتوازنة ففشل العديد من هذه المشاريع. ومن العيوب الشائعة في هذه المشاريع كونها لم تأخذ بعين الاعتبار الأدوار المتعددة للمرأة أو أنها أخطأت في تقدير مرونة الوقت وعمل المرأة.

في نهاية سنوات 1980: تم تطوير مقاربة النوع الجنساني والتنمية بهدف القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين النساء والرجال من أجل التمكن من تحقيق التنمية الإجمالية.

منذ عام 1990: تم وضع مخطط توجيهي لتحقيق المساواة والإنصاف في تسيير الموارد المائية. لا تزال المقاربتان " النساء في التنمية" و "النوع الجنساني والتنمية" مستعملتين.

حاليا، حاولت مقاربة جنسانية وتعزيز الأدوار تغيير العلاقات القائمة بين الجنسين بالتأكيد على التعزيز الذاتي لأدوار النساء من طرف النساء أنفسهن.

5.3/ وفاء الحكومات والشركاء بالالتزامات الدولية

لقد التزمت الحكومات ووكالات التنمية بدعم المساواة بين النساء والرجال وباعتماد مرئية جنسانية في جميع البرامج والمشاريع، بما في ذلك تلك المتعلقة بالماء وبالبيئة. وتشمل الالتزامات الخاصة نتائج ومتابعة العقد الدولي للتزويد بالماء الشروب ومنشآت الصرف الصحي (1981- 1990) التي نوقشت في مشاورات (نيودلهي New Delhi) عام 1990. رغم أن هذه المشاورات اقتصرت على مناقشة القضايا المتعلقة بالنوع الجنساني، إلا أنه كانت هناك دعوة واضحة لإبراز صنع القرار من طرف النساء وتسيير الموارد المائية.

• يعترف إعلان (دوبلن *Dublin*) (1992) الذي أقرته أكثر من 100 دولة، بأن النساء تقمن بدور مركزي في تقديم خدمات وتسيير وحماية الموارد المائية وهو يعترف بالدور الحاسم للنساء كمزودات ومستعملات للمياه وحارسات للبيئة الحيوية وأنه يجب ترجمة هذا الواقع إلى ترتيبات مؤسسية لتنمية وتسيير الموارد المائية.

• ينص المبدأ 20 من إعلان (ريو Rio) (1992) على ما يلي: "للنساء دور حيوي في الإدارة والتنمية البيئية؛ ولذلك فإن مشاركتهن الكاملة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. يحتوي "الأحندة 21 (1992) على فصل عن النساء والتنمية المستدامة وفصل عن تسيير الماء.

• أبرزت أرضية عمل (بيكين Pékin) (1995) المسائل البيئية باعتبارها مجال اهتمام بالغ الأهمية: "عدم المساواة بين الجنسين في تسيير وحماية الموارد الطبيعية وفي حماية البيئة". لقد تم اعتماد ثلاثة أهداف إستراتيجية: (1) إشراك المرأة بشكل فعال في صنع القرار البيئي على جميع المستويات. (2) إدماج الجوانب والمنظورات الجنسانية في سياسات وبرامج التنمية المستدامة ؛ (3) تعزيز أو إقامة آليات لتقييم أثر التنمية والسياسات البيئية على النساء.

• تتضمن خطة (جوهانسبرغ Johannesburg) لتنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 ، الفقرة 25 (أ) التزام الحكومات من أجل: "دعم بناء القدرات

لتطوير الهياكل القاعدية الصحية والخدمات المائية مما يضمن تلبية هذه الهياكل وهذه الخدمات لاحتياجات الفقراء وتراعي الجانب الجنساني".

• في ديسمبر 2003 ، أعلنت الجمعية العامة (القرار 217/58) ، الفترة 2005-2015 العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" ودعت إلى التركيز على تنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالمياه، "أثناء العمل من أجل مشاركة وإشراك المرأة في جهود التنمية المتعلقة بالماء... ".

• تتناول أهداف التنمية للألفية، التي تندرج في نفس إطار عقد "الماء من أجل الحياة" ، المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة وكذا المياه السليمة والمرافق الصحية.

6.3/ مقاربات إدماج النوع الجنسي

لتحقيق النجاح، ترتكز سيرورة إدماج النوع الجنساني على استراتيجية متعددة المقاربات:

- مقاربة تعترف بالترابط الديناميكي بين الأنظمة المادية لموارد المياه والأنظمة الزراعية والسياق الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي بالمعنى الواسع حيث يتم تسييرها.

- مقاربة الاعتراف، بشكل أكثر اتساعا ووضوحًا للمجموعة الكبرى المتنوعة من الفاعلين والتي تؤثر قراراتها الفردية أو الجماعية على أنماط استخدام الماء وعلى الاحتياجات وخيارات تسيير الماء، على الأمد القصير.

- مقاربة فهم تسيير الماء التي تعترف بمركزية قضية توازن القوى، لأنه عندما تميل كفة ميزان القوى داخل المجتمع لغير صالح أولئك الأكثر تضررًا من مشاكل المياه ، فتكون حينئذ استراتيجيات التسيير الفعلية أقل أهلية للتطور.

- مقاربة تكون فيها المسائل حول تقسيمات تكاليف وفوائد الاستثمارات في الماء، الأولويات في توزيع الماء، وكيفية تحديد هذه الأولويات وشرعية السلطات في الماء، محورية.

- مقاربة تعترف بأن عملية تسيير الماء هي في جوهرها سياسية وبالتالي محل اعتراض، لأنها تعالج قضية تخصيص الموارد العامة.

إن إدماج النوع الجنساني يتطلب الاعتراف بمختلفة فئات الفاعلين في مجال المياه والذين يظهرون التزامات ديناميكية وخلاقة فيما بينهم.

7.3/ مثال عن العمل: المشاركة في جلب الماء حسب النوع الجنسي

نلاحظ بشكل عام أن المشاركة في جلب الماء تبقى غير متعادلة حسب الجنس؛ حيث يستمر التقسيم الجنسي للعمل فيما يخص جلب الماء. تقع مسؤولية جمع المياه المنزلية على عاتق النساء والبنات اللائي يشاركن، بشكل كبير، في جميع المهام المتعلقة بجلب الماء (الجدول 1). لا يشارك الرجال إلا في بعض الأعمال مثل: سحب الماء من البئر لتوريد الماشية؛ نقله إذا كان لديهم دراجة أو عربة، وبالنسبة للصغار نقل الماء في سطول. يرتبط هذا التصور لدور المرأة فيما يخص جلب الماء، إلى حد كبير، باعتبارات اجتماعية ثقافية وكذا بالتقسيم الجنسي للعمل.

الجدول 1: أهم المؤشرات الإحصائية للمسؤول عن جمع المياه
(OPO,Février 2013 in SDS_WP2014)

	بنات (< 16 سنة)	ذكور (< 16 سنة)	امرأة شابة (16-25 سنة)	شاب (16-25 سنة)	نساء (26 و+)	رجال (26 و+)
التوزيع (%)	8,1 %	3,2 %	25,4 %	5,9 %	50,1 %	7,4 %
المعدل	12,9 سنة	13,6 سنة	21,5 سنة	20,6 سنة	34,8 سنة	38,7 سنة
المتوسط	13	14	22	20	32	35,5 سنة
المعدود	70	29	234	34	462	68

8.3/ معاينات

النساء في صميم سيرورة التزود بالماء وتسييره والحفاظ عليه،

- المعاينة الأولى

النساء = دور أساسي في التزود والسقي والحفاظ على الماء

النساء = غير حاضرات في اتخاذ القرارات وتسيير الماء.

- النتيجة الثانية:

خسائر معتبرة خلال مهامهم في التزود

انعكاس على مدة العمل، تربية البنات، الصحة ، ...

الخلاصة و التوصيات

من أجل ضمان الحق والحصول على الماء للجميع فإنه من الضروري إقامة تسيير ديمقراطي يعنى بتخفيض الضغوط التي تمارسها الأنشطة البشرية. يجب أن يشرك هذا التسيير بالضرورة النساء والبنات في سيرورة صنع القرار والتنفيذ وأن تقترح أدوات لتسهيل مشاركتهن (دور الحضانة وأوقات الاجتماعات مكيفة) ومضاعفة الجهود لتحسيس السلطات الوطنية والمحلية بوجود النساء في مناصب المسؤولية وبإنشاء هياكل قاعدية ملائمة للنساء والبنات.

المراجع المعتمدة

-Béatrice Borghino pour le site Genre en Action, le 7 janvier1999.
-Green, C. and Sally Baden, 1995. “Integrated Water Resources Management : A Gender Perspective”, IDS Bulletin, Vol. 26, No. 1.
-GWP – Partenariat mondial de l’eau (2004). Catalyser le changement : manuel de développement de la gestion intégrée des ressources en eau (GIRE) et des stratégies d’efficience de l’eau, Stockholm, GWP
-GWP – Partenariat mondial de l’eau (2010). What Is IWRM ?, <http://www.gwp.org/The-Challenge/What-is-IWRM/>, consulté le 27 mars 2012.
-ONU (2002). Rapport du Sommet mondial pour le développement durable, document A/CONF.199/20, New York, ONU.